

العنوان:	قياس مستوى الإفصاح المحاسبي و المالي و العوامل المؤثرة فيه
المصدر:	مجلة العلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة منتوري قسنطينة
المؤلف الرئيسي:	العايب، فوزية
مؤلفين آخرين:	ابن ناصر، عيسى(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع46
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	227 - 209
رقم MD:	840438
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الإدارة المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/840438

قياس مستوى الإفصاح المحاسبي و المالي و العوامل المؤثرة فيه

ملخص:

أظهرت الأزمة المالية لسنة 2008 أن المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسات غير كافية وانصب الاهتمام بعدها حول كمية المعلومات التي تقدمها المؤسسات ضمن تقاريرها فالأجدر هو تقديم معلومات تخدم أغراض مختلف المستخدمين بدلا من التوسع في الإفصاح بما لا يخدم مصالح الأطراف ذوي العلاقة، و أصبح التركيز حول الأحكام والتقدير التي بنيت عليها عملية إعداد القوائم المالية، و اعتبرت هذه الجزئية هي جوهر عملية الإفصاح ، هذا ما دعا إلى الاهتمام أكثر بالإفصاح على الصعيد الدولي فبدأ من 2012 كانت هناك سعت إلى إعداد إطار مرجعي للإفصاح ، إضافة CFA و FASB جهود دولية والذي احتوت كل معاييره على عنصر الإفصاح ، من هنا ارتأينا IASB جهود دراسة هذا المفهوم و نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على الطريقة المتبعة في قياس مستواه و من ثم التطرق لدراسة مختلف العوامل التي قد تؤثر فيه، لنحدد العوامل التي تداخلت فأثرت على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية ، لنتمكن مستقبلا من التحكم فيها من أجل الرفع من مستوى الإفصاح ، وقد خلصت الدراسة إلى انه يعود الاختلاف في مستويات الإفصاح في التقارير السنوية للمؤسسات لجملة من العوامل التي قد يختلف تأثيرها من مؤسسة إلى أخرى و من بلد إلى آخر، وقد تتفاعل عوامل متعددة فتؤثر في مستوى الإفصاح و قد يرجع الاختلاف إلى تأثير عامل واحد.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح ، قياس مستوى الإفصاح ، العوامل المؤثرة في الإفصاح.

أ.العابب فوزية

أ.د.بن ناصر عيسى

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم
التسيير عبد الحميد مهري
جامعة قسنطينة 2

مقدمة:

إن الإفصاح هو آلية اتصال تسمح بتقييم و تقدير الوضعية المالية للمؤسسة و قراءة مستقبل استثماراتها و علاقاتها المختلفة ، و يختلف مستوى هذا الإفصاح من مؤسسة إلى أخرى فدراسة التقارير السنوية للمؤسسات تبين و بوضوح وجود اختلافات في مستوى الإفصاح تدفعنا هذه الاختلافات لدراسة مدى تلييته لاحتياجات مختلف المستخدمين و مدى صدق و صحة المعلومات المفصح عنها.

Abstract:

The financial crisis has shown for the year 2008 that the information disclosed by institutions are not enough, and the focus was then on the amount of information provided by the institutions within its reports it is better to provide information serving different users purposes, rather than the expansion of the disclosure, The focus was on the judgments and estimates and these partial became the core of the disclosure process so this called for more attention to disclose internationally The beginning of 2012, there were international efforts FASB and CFA sought to develop a framework a reference to the disclosure, in addition to the efforts of IASB which contained all the standards on disclosure. From this point , we decided to study this concept and we seek through this study to identify the method used to measure the level and then addressed to study the various factors that may affect it, and then to identify the factors that intervened and affected it, The study concluded that the difference in the disclose in annual reports of the institutions is due to number of factors that influence from one institution to another and from one country to another may be different levels, it could be reaction of different factors to affect the level of disclosure and the difference may be due to the effect of one factor.

Keywords: disclosure ,the level of disclosure, the determinants of disclosure.

ومن أجل ذلك عمدت بعض المنظمات المهنية (Standard & Poor's 2002) و بعض الباحثين (Botosan 1997) إلى محاولة قياس مستوى هذا الإفصاح بشكل عام، بتحويله من معلومات سرديّة واردة ضمن تقارير سنوية إلى أرقام و نسب مئوية تعبر بدقة عن المستوى الذي وصلت إليه المؤسسة في فن الإبلاغ، ومن هنا أردنا أن نطلع على مفهوم قياس مستوى الإفصاح بدراسة تحليلية نحاول من خلالها التعرف على الطرق المعتمدة في قياسه وكذا الاطلاع على الدراسات التي اهتمت به و اهتمت بمحاولة تفسير لما توصلت إليه من اختلافات في مستويات الإفصاح.

ومن أجل تفسير هذا الاختلاف سوف نحاول دراسة طريقة تأثير عوامل مختلفة على مستوى الإفصاح و على صورة و قيمة التقرير و إمكانية تداخل هذه العوامل بطريقة مقصودة أو غير مقصودة تؤدي أو تدفع المؤسسة إلى التوسع أو العزوف عن الإفصاح.

1- طرح إشكالية الورقة البحثية:

نحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن التساؤل التالي:

- كيف يتم قياس مستوى الإفصاح المحاسبي و المالي في التقارير السنوية و ماهي العوامل المؤثرة فيه؟

و سنعمد ابتداءً على التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يتم قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للمؤسسات؟

- ماهي العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي و المالي في التقارير السنوية؟

2- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي يلعبه الإفصاح على الصعيد المحلي و الدولي، كون المعلومات المصدرة في سياق الإفصاح الإجمالي أو الإفصاح الاختياري لها دور هام في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية من قبل الفاعلين الاقتصاديين، في المقابل ينبغي تقديم الحد الكافي من المعلومات و بان تتميز معلومات المؤسسة بمصداقية عالية و من ثم تتمكن هذه الأخيرة من استهداف الأسواق المالية المحلية منها أو الدولية و لن يتأتى ذلك دون العناية بالسياسة الاتصالية للمؤسسة بشكل عام و بدراسة كل ما تقدمه من معلومات، أين تفاضل المؤسسة بين ما يجب تقديمه لمختلف المتعاملين، و بين ما ينبغي الاحتفاظ به من معلومات لتحديد التوليفة المثلى والتي تحقق من خلالها هدفها من إتباع سياسة اتصالية تتلاءم و خططها الإستراتيجية بشكل عام.

3- أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الورقة البحثية تغطية مفهوم و طريقة قياس مستوى الإفصاح ضمن التقارير السنوية للمؤسسات، فمن المعروف و الشائع أن الإفصاح يأخذ طابع و صفي لا عددي و من خلال هذه الدراسة سوف نستعرض الطريقة المستخدمة في تحويله إلى صورة عددية و الكيفية المعتمدة لبلوغ ذلك الهدف، أين انصب الاهتمام في الأونة الأخيرة على كمية المعلومات المفصح عنها و مدى استجابتها لاحتياجات مختلف المستخدمين، كما نستهدف تجميع كل العوامل التي يمكن أن يكون لها الأثر على مستوى الإفصاح و التي وردت بشكل منفصل في دراسات سابقة، لغرض التعرف على مختلف العوامل التي يمكن أن يكون لها الأثر، فدراسة خصائص المؤسسة و خصائص البيئة التي تنشط فيها و كذا الرقابة التي تمارس عليها تجيب لا محالة على إشكالية اختلاف مستوى الإفصاح بين المؤسسات.

4- فرضيات الدراسة:

نحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية من خلال الفرضيات التالية:

- يعمد الباحثون إلى قياس مستوى الإفصاح من خلال وضع مجموعة من بنود المعلومات، و من ثم إخضاعها لعلاقة رياضية يعتمد عليها في تحديد المؤسسات الأكثر و الأقل إفصاحاً.

- إن مستوى الإفصاح في هذه التقارير تحكمه عدة عوامل تؤثر فيه منها ما يخص المنشأة و منها ما يخص محيطها و عوامل أخرى تخص المعلومات بحد ذاتها.

5- الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة حاولت التطرق لقياس مستوى الإفصاح بشكل عام، ودراسات أخرى اهتمت بمعرفة العوامل المؤثرة فيه حتى يتضح التأثير بالإيجاب أو السلب و من ثم معالجة و متابعة و تحليل الوضع بهدف التحكم في مستوى الإفصاح بشكل أفضل، والتعرف على أسباب اختلاف مستوى الإفصاح في التقارير السنوية من مؤسسة إلى أخرى، من خلال دراسة عوامل مختلفة: عوامل تتعلق بالمؤسسة بحد ذاتها و أخرى تتعلق بالبيئة التي تنشط فيها، أو بالرقابة المفروضة عليها، و عوامل أخرى تتعلق بالمعلومات بحد ذاتها و الهدف من هذه الدراسات هو استخراج تأثيرها على مستوى الإفصاح.

ومن بين الدراسات نجد دراسة (Singhvi & Desai 1971) في الولايات المتحدة الأمريكية و اللذان اعتمدا على قائمة بنود تحتوي على 34 بند، دراسة (Firth 1979) في المملكة المتحدة و الذي اعتمد على 48 بند، (Cooke 1989) في السويد و الذي اعتمد على قائمة بنود تحتوي على 224 بند، دراسة (Raffounier 1995) في سويسرا و الذي اعتمد على قائمة بنود تحتوي على 30 بند، دراسة الباحث (botosan 1997) الذي اجتهد في وضع مؤشر لقياس مستوى الشفافية و الإفصاح، دراسة (Depoers 2000) في فرنسا و الذي اعتمد على قائمة بنود تحتوي على 65 بند حاولت كل هذه الدراسات قياس مستوى الإفصاح لمؤسسات تنشط داخل دولها (1)

دراسة مهندي و صيام، 2007): هدفت الدراسة لقياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية و مدى تلبيةه لاحتياجات المستثمرين، ومن أجل ذلك تم وضع 156 بند من البنود المتوقع الإفصاح عنها في التقارير السنوية وتوصل الباحثان إلى أن هناك توافق بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في التقارير السنوية و بين الأهمية النسبية لهذه البنود، ووجود علاقة طردية بين مستوى الإفصاح و بين إجمالي الأصول و حجم المبيعات و عدد المساهمين. (2)

دراسة (fau,liu et al 2007): الذي حاول قياس مستوى الإفصاح للمؤسسات الصينية المقيدة بالبورصة والتي تتميز باختلاف فئات مساهميتها مقيدة في بورصات محلية و أجنبية، فوضع قائمة بنود تحتوي على 147 بند و درس 191 تقرير سنوي في الفترة (1992-2000)، فاستخرج المؤسسات الأكثر و الأقل إفصاحا و من ثم حاول تفسير اختلاف مستويات الإفصاح بناء على ربطها بمجموعة من العوامل (حجم المؤسسة، الربحية، نوع مكتب المراجعة، هيكل الملكية، الرفع المالي)، و توصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات تفصح أكثر عن المعلومات بشكل اختياري و ذلك بغية تحسين صورتها و مصداقيتها، و أن كل من حجم المؤسسة و المراجع و الربحية عوامل تؤثر بشكل ايجابي على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للمؤسسات ذات هيكل ملكية مختلط بين ملاك من داخل و خارج الوطن. (3)

دراسة (George Iatridis 2008): حول تحليل الوضعية المالية للشركات التي تفصح أكثر عن المعلومات (أيضا هذا العامل يرتبط بالمؤسسة) توصل هذا الباحث إلى أن الإفصاح بشكل عام يرتبط برغبة المؤسسة في الحصول على التمويل، فلقد أظهرت النتائج أن المؤسسات التي ترغب في التمويل من السوق المالي و الاقتراض هي مؤسسات تقدم معلومات أكثر. (4)

دراسة (Joanne horton , george serafeim ,Serafeim and Ioanna 2010): حول تبني معايير التقارير المالية الدولية (كعامل يتعلق ببيئة المؤسسة) أين هدفت الدراسة لاستخراج أثر المعايير المعتمدة على مستوى الإفصاح و توصلت إلى أنه و بعد إلزامية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ارتفع مستوى و محتوى الإفصاح، و الذي أثر بدوره إيجابا على دقة تقديرات المحللين الماليين بالسوق المالي. (5)

دراسة (Souissi And Khelif 2012): تناولوا عوامل تتعلق بالمؤسسة لتفسير اختلافات مستويات الإفصاح فكان التركيز على دراسة أثر حجم المؤسسة على مستوى الإفصاح و توصلوا إلى أن المؤسسات كبيرة الحجم تكون لديها دوافع أكثر من أجل الإفصاح عن المعلومات. (6)

دراسة (jouirou et chenguel 2014): حاولت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة و عدة عوامل كحجم الشركة، استقلالية مجلس الإدارة، نوع المراجع، ولقد أظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي لكل من حجم الشركة و استقلال مجلس الإدارة و حجم شركة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري. (7)

و دراسات أخرى اهتمت بمحاولة الربط بين عوامل أخرى كعامل الهيكل التنظيمي للمؤسسة و الرقابة المفروضة على المؤسسة

و سنتناول موضوع هذا البحث من خلال المحاور التالية:

6- المحور الأول: آلية قياس مستوى الإفصاح.

7- المحور الثاني: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح.

المحور الأول : آلية قياس مستوى الإفصاح

في المجال المحاسبي تزداد أهمية الإفصاح يوماً بعد يوم بتعدد مستخدمي المعلومات التي تقدمها المؤسسة و تعدد احتياجاتهم، و بتأثير هذا الإفصاح على قراراتهم كمتعاملين تربطهم علاقات مختلفة مع المؤسسة بالرغم من ذلك نجد استجابات مختلفة و متباينة من قبل المؤسسات هذا التباين و هذه الاحتياجات فرضت ضرورة وضع منهج كمي يسمح بقياس مستوى الإفصاح المحاسبي و المالي، إلى محاولة تقييم المعلومات المحاسبية و المالية المنتجة من قبل المؤسسات.

و اشتركت هذه البحوث في قياس جودة المعلومات المحاسبية و المالية عن طريق إنشاء مؤشر إفصاح بالاعتماد على أهم وسيلة اتصال بالمؤسسة ألا و هي التقرير السنوي (Frédéric Bertrand 2000)
(8)

سوف نتطرق لمنهجية وضع مؤشر إفصاح لنتعرف على تفاصيل هذا المؤشر و لنحكم على نتائجه من خلال مدى صحة إجراءات بناءه أو وضعه و مستوى قوة نتائجه و ترجمتها لمحتويات التقارير السنوية.

1- صياغة و وضع مؤشر إفصاح

يعتمد الباحثون عند صياغة و وضع مؤشر إفصاح على أربع خطوات أساسية و هي :

1- 1 وضع و تحديد متغيرات القياس:

إن وضع المتغير الذي يقيسه المؤشر أول و أهم مرحلة لأنها هي التي تحدد اختيار البنود فيما بعد، فحسب المؤشرات التي تم وضعها و المتغيرات التي تم قياسها فإنه يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين
(9)

- متغيرات تختص بنوعية و جودة المعلومات quality of information

- متغيرات تختص بمدى أو مستوى الإفصاح the extent of diffusion

وبذلك نجد نوعين من البحوث إحداهما تهتم بنوعية و جودة المعلومات المفصوح عنها و الأخرى تهتم بمستوى الإفصاح ومدى استجابته لاحتياجات المستخدمين.

1-2 اختيار و وضع بنود المؤشر:

أ- اختيار البنود:

إن اختيار بنود المؤشر يرتكز على الهدف من وراء وضعه، و على المتغير الذي يقيسه، فإذا كان الهدف منه هو قياس مدى استجابة الإفصاح لاحتياجات المستخدمين فإنه يتم وضع البنود من خلال دراسة متطلبات أو احتياجات هؤلاء المستخدمين، وذلك بالاعتماد على مقابلات مع المحللين الماليين أو المستثمرين... أو مشاورات مع خبراء في المجال المحاسبي و المالي و بالاستناد إلى ما تم وضعه من بنود في مؤشرات سابقة، ثم تتم المصادقة على هذه القائمة من خلال استبيان يوزع على فئة المستخدمين المقصودين من الدراسة، كما يمكن إعطاء أوزان (قيم) لكل بند و سنتناول ذلك في تقييم و ترجيح بنود المؤشر⁽¹⁰⁾

أما في حالة دراسة جودة المعلومات، فيتم وضع البنود بالاستناد لمجموع المستخدمين و ليس لفئة محددة، و تعطى لها نفس القيم أو نفس الوزن نظراً لأنها لا تعكس اهتمام خاص أو منفعة خاصة تختص بها فئة معينة من المستخدمين.

ب - تقييم و ترجيح بنود المؤشر:

بعد وضع البنود ينبغي إعطاء قيم لهذه الأخيرة و هي التي تعكس وزن كل معلومة في المؤشر و ذلك حسب الأهمية النسبية لها، و يكون ذلك فقط عند دراسة مستوى استجابة الإفصاح لاحتياجات فئة معينة من المستخدمين، حيث تقوم هذه الأخيرة بتنقيط أو إعطاء قيم للبنود حسب احتياجاتها من المعلومات،

وفي هذه الحالة يرسل استبيان العينة يحتوي على اختيارات بين الواحد و الخمسة وذلك حسب مقياس Likert (a Likert scale)⁽¹¹⁾ 1- غير مهم للغاية 2- غير مهم 3- لا مهم و لا غير مهم 4- مهم 5- مهم للغاية

وبذلك يتم إتباع طريقة ترجيح تعكس الأهمية النسبية المرتبطة بكل معلومة تهم المستخدمين ، و اعتبر (Cooke 1989) أنه في حالة عدم دراسة مجموعة محدّدة من المستخدمين فإنه من غير الضروري الاستعانة بترجيح البنود، و في هذه الحالة يطلق على أوزان البنود بأن لديها ترجيح متساوي ، كما أكد (Marston Et Schrivès 1991) أنه في حالة احتواء المؤشر على بنود كثيرة فمن المحتمل أن يعطي المؤشر المرجح أو متساوي الترجيح نفس النتائج⁽¹²⁾

3-1- اختيار مصدر جمع المعلومات ومدة التحليل:

بالرغم من تعدد وسائل الاتصال أو الإبلاغ التي تعتمد عليها المؤسسة في تعاملاتها مع مختلف المستخدمين يحظى التقرير السنوي بأهمية بالغة، كما و يعتبر أهم وسيلة إبلاغ عن المعلومات (Frédéric Bertrand 2000) فكل الدراسات حول مستوى و جودة المعلومات تركز على تحليل التقارير السنوية و يرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب :⁽¹³⁾

- أسبقية التقرير السنوي كمصدر للمعلومات للمستثمرين و المهنيين.
 - الاتساق بين مختلف وسائل الإبلاغ التي تعتمد عليها المؤسسة و سهولة الوصول لهذه الوثيقة.
 - اعتماد المحللون الماليون على التقارير السنوية عند وضع توصياتهم recommendation.
- لقد رتب (Less 1981) مصادر المعلومات عند المحللين الماليين، فوجد التقرير السنوي في المرتبة الثالثة بعد وثيقة k10 و المقابلات الشخصية مع المدراء .

وكذا الدراسة التي قام بها معهد research stanford فنتبين أن 84.6 % من المستثمرين يرتبون التقرير السنوي كأول مصدر للمعلومات و 85.5 % بالنسبة للمحللين الماليين ،بالإضافة إلى المؤشر الذي تضعه (FAF report) the Information Committee of the American federation والذي يعتمد على التقرير السنوي كمصدر من بين ثلاث مصادر للمعلومات بمعامل ترجيح بين 40% و 50% العامل المشترك بين البحوث السابقة إضافة لاعتمادها على التقرير السنوي فهي تعتمد على تقرير سنوي و احد أي على سنة مالية واحدة فتحليل التقرير لسنة واحدة كفيلا باستخراج جودة المعلومات و كذا مستوى الإفصاح لان المؤسسات تحتفظ بنفس القدر من الإفصاح على العموم من سنة إلى أخرى⁽¹⁴⁾

4-1- حساب المؤشر:

يتم جمع النتائج المحصل عليها عند قراءة التقرير السنوي و يحسب مؤشر الإفصاح بالاستناد إلى الصيغ التالية:

$$sT_j = \sum_{i=1}^n S_i$$

$$\text{score théorique } Sth_j = \sum_{i=1}^m S_i$$

حيث :

sT_j المؤشر الإجمالي للمؤسسة.

Sth_j المؤشر النظري للمؤسسة

n عدد البنود في المؤشر.

m عدد البنود الممكن أن تفصح عنها المؤسسة j حيث $m \leq n$

S_i نتيجة البند i إذا كان مفصح عنه و 0 إذا لم يفصح عنه.

$$\text{Le score final} = \frac{sT_j}{Sth_j}$$

فالمؤشر النهائي هو حاصل قسمة المؤشر الإجمالي على المؤشر النظري .

2- مؤشرات الإفصاح:

سوف نحاول إدراج و دراسة بعض مؤشرات الإفصاح والتي تقيس مستوى الإفصاح حسب الصيغة أعلاه، من أجل المقارنة بين بنودها (بنود المعلومات: هي كل المعلومات الكمية و النوعية الواردة ضمن التقرير السنوي) و مدى تغطيتها لمحتوى التقرير السنوي . سنستعرض بعض المؤشرات التي تم وضعها من قبل منظمات مهنية كمنظمة ستاندرند اند بورز Standard & Poor's، ومنظمة إدارة الاستثمار و البحوث association for investment management and research.

1-2 مؤشر الشفافية و الإفصاح حسب ستاندرند اندبورز (T&D)

في الوقت الذي فقد المتعاملون في الأسواق المالية الثقة في المعلومات المصدرة من قبل المؤسسات، أطلقت مؤسسة ستاندرند اند بورز (Standard & Poor's 2002) دراسة حول مؤشر الشفافية و الإفصاح (T&D) (transparency and disclosure) لأكبر الشركات في جميع أنحاء العالم، نحاول استعراض هذا المؤشر من أجل الاستفادة مما جاء فيه بما يخدم الدراسة التي نقوم بها و لقد غطت أسئلته النقاط التالية⁽¹⁵⁾

- أي المؤسسات أكثر إفصاحا عن المعلومات؟
 - أي المؤسسات تفصح أكثر مما يطلبه القانون؟
 - وهل هناك اختلافات في ممارسات الإفصاح بين البلدان و داخل البلد الواحد؟
- هدفت الدراسة إلى معرفة أنماط الإفصاح للشركات و لقد أجريت الدراسة على 1500 شركة مدرجة في مؤشر S&P 1200 فضلا عن 300 شركة في مؤشر الأسواق الناشئة/S&PIFCI و مددت إلى مؤسسات في اليابان لتشمل مؤسسات في مؤشر/S&P توبكس/TOPIX و مؤسسات في مؤشر S&P 500 في الولايات المتحدة الأمريكية، بما يعادل 75 % من القيمة السوقية العالمية القابلة للتداول بـ 40 سوق مالي .

1-1-2 منهجية مؤشر الشفافية و الإفصاح T&D :

اعتمادا على خبرة S&P في تجميع و تحليل مجموعة واسعة من بيانات الشركات من جميع أنحاء العالم، تم تطوير T&D من تحليل أحدث التقارير السنوية و تقييم مستوى الشفافية و الإفصاح للشركات في الأسواق الناشئة (آسيا الناشئة، أمريكا اللاتينية و الوسطى، شرق أوروبا و إفريقيا) و كذلك الأسواق المتقدمة (أوروبا، آسيا و الولايات المتحدة الأمريكية). يتم تقييم الشفافية و الإفصاح من خلال البحث عن مدى توافر 98 بند من المعلومات ثم تقسيمه إلى ثلاث فئات فرعية: ⁽¹⁶⁾

- هيكل الملكية و حقوق المستثمرين (28 بند)
 - الشفافية المالية و الإفصاح عن المعلومات (35 بند)
 - هيكل الإدارة و التسيير (35 بند)
- حيث يتم إعطاء نقطة لكل معلومة موجودة أو مفصح عنها في التقرير، ثم تحول النتيجة إلى نسبة و تصنف كمؤشر من 1 إلى 10.

فإذا تحصلت المؤسسة على نسبة تتراوح بين 91% إلى 100% تعطي المؤسسة مؤشر تصنيف 10 كأعلى مؤشر، فيما تحصل على أدنى مؤشر 2 إذا تحصلت على نسبة 11% إلى 20% ⁽¹⁷⁾ تركز الدراسة على التقارير السنوية للمؤسسات على اعتبار أنها أهم مصدر للمعلومات بالمؤسسة وفي بعض الحالات تم الاعتماد أيضا على مصادر أخرى و ذلك عند دراسة مستوى الشفافية و الإفصاح في كل من الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا و اليابان أين اعتمد على k-10 و بيانات الوكلاء proxy statements

2-1-2 بنود مؤشر الشفافية و الإفصاح T&D :

يقوم مؤشر T&D على تحليل التقارير السنوية وتقييم مستوى الشفافية و الإفصاح بها وذلك بطرح أسئلة عن مدى توافق بعض المعلومات في هذه التقارير ويتم تقييم كل سؤال على أساس ثنائي binary النموذج الثنائي، ولقد تم اعتماد الأسئلة التالية حسب الفئات الفرعية الثلاث السابقة الذكر نورد بعضها فيما يلي:

أ- هيكل الملكية و حقوق المستثمر: (18)

- من حيث الملكية هل يتضمن التقرير السنوي :
 - استعراض المساهمين حسب فئاتهم؟
 - القيمة الاسمية للأسهم العادية الصادرة و المرخصة غير الصادرة؟ (2).
 - عدد الأسهم الصادرة و المرخصة غير الصادرة التي لها حق التصويت و الفئات الأخرى؟ (2).

هل تفصح الشركة عن حقوق التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم؟.

تركيز الملكية

- هل يتم الإفصاح عن المساهم إذا امتلك أكثر من 5%، 10% أو 3% في المائة؟ (3)
- هل تفصح الشركة عن نسب المساهمات المختلطة؟
- إجراءات التصويت و جمعية المساهمين :
 - كيف يتم عقد الجمعية غير العادية للمساهمين؟
 - هل التقرير السنوي يبين أو يستعرض بطاقة الحوكمة الخاصة بالمؤسسة أو عقد لأفضل الممارسات الإدارية؟ (2)

ب- الشفافية المالية و الإفصاح عن المعلومات: (19)

هل يتضمن التقرير السنوي معلومات عن :

طبيعة الأعمال:

- هل المؤسسة تفصح عن حصتها السوقية لكل أنشطتها أو لجزء منها؟
- هل المؤسسة تشير أو تقدم إشارات حول توقعات و طبيعة الأرباح الأساسية؟ و بالتفصيل؟ (2)
- هل تفصح المؤسسة في تقريرها عن خصائص الأصول المستخدمة؟
- هل تفصح و تقدم معلومات حول مؤشرات الأداء الفعال(العائد على الأصول العائد على حقوق المساهمين... ROA, ROE)
- هل تفصح المؤسسة عن مخططات الاستثمار للسنوات القادمة؟
- هل تقدم المؤسسة تفاصيل عن مخططات الاستثمار للسنوات القادمة؟
- هل تستعرض المؤسسة السياسات المحاسبية المتبعة؟
- هل تقدم المؤسسة تقارير عن المعلومات المالية كل ثلاثي؟
- هل تقدم المؤسسة معلومات حول سياساتها المحاسبية؟
- هل تفصح المؤسسة عن اعتمادها معايير محاسبية عند إعداد حساباتها؟
- هل تقدم المؤسسة قوائم مالية حسب ما هو متعارف عليه دولياً: ميزانية عمومية، قائمة دخل، قائمة التدفقات النقدية و بالطرق المتعارف عليها دولياً؟ (4)
- هل تقوم المؤسسة بإعداد تقارب reconciliation لحساباتها المحلية لتتوافق مع ما هو متعارف عليه دولياً؟

تفاصيل السياسات المحاسبية :

- هل المؤسسة تفصح عن طرق تقييم أصولها؟
- هل المؤسسة تقدم معلومات حول طرق اهتلاك الأصول الثابتة؟
- هل المؤسسة تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة؟
- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:
- هل توفر المؤسسة قائمة للشركات التابعة لها والتي تمتلك حصة أقلية فيها؟

معلومات حول المدققين:

- هل تصحح المؤسسة عن اسم شركة التدقيق التي تراجع حساباتها ؟
- ج- هيكل مجلس الإدارة (20) هل يتضمن التقرير معلومات حول :

تركيبية مجلس الإدارة :

- هل تصحح المؤسسة عن تفاصيل تتعلق برئيس مجلس الإدارة (ماعداد الاسم و المنصب)؟
- هل تقوم المؤسسة بترتيب الإداريين كإداريين تنفيذيين و غير تنفيذيين؟

دور المجلس :

- هل هناك مسائل متحفظ عنها في مجلس الإدارة ؟
- هل هناك قائمة بلجان مجلس الإدارة ؟

برامج لتكوين الإداريين و تعويضاتهم:

- هل تبين المؤسسة ما إذا كانت توفر تكوين للمدراء ؟
- تبين عدد الأسهم بالمؤسسة الذي يعود للإداريين ؟

تقييم أجور المدراء :

- قائمة باسم الإطارات العليا بالمؤسسة (ليس فيما يخص مجلس الإدارة) ؟
- عدد الأسهم المملوكة من قبل الإطارات العليا بالمؤسسة ؟
- بيان عدد الأسهم المملوكة في مؤسسات أخرى بالنسبة للإداريين اللذين يعملون بالمؤسسة؟

شمل مؤشر T&D 98 بند و بذلك غطت أسئلته العديد من جوانب المؤسسة، فتناول معلومات عامة، معلومات حول الملكية، معلومات مالية و محاسبية ،معلومات حول الأطراف ذوي العلاقة، و أخرى حول مجلس الإدارة .

فقد خلص مؤشر T&D إلى أن بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية هي الدول الأكثر إفصاحاً على المستوى العالمي أما أوروبا و آسيا فلهيما مستوى منخفض بعض الشيء أما آسيا الناشئة و أمريكا اللاتينية تظهران أدنى مستوى إفصاح مقارنة بالدول المدروسة من قبل المؤشر.

أما فيما يخص البنود الأكثر وروداً في التقارير السنوية كانت ممثلة في الفئة الثانية من بنود القائمة وهي الشفافية المالية و الإفصاح عن المعلومات فلقد حضت المعلومات المالية بأكبر قدر من الإفصاح مقارنة بهيكل الملكية و حقوق المستثمرين و هيكل الإدارة و التسيير ولقد دعت مؤسسة ستاندراند بورز إلى الاهتمام أكثر بالمعلومات التي تخص هيكل الملكية و حقوق المستثمرين و كذا هيكل الإدارة كمعلومات غير مالية تستقطب اهتمام العديد من المستخدمين (21)

و بذلك فهو مؤشر قوي يغطي جملة من التساؤلات و تغطي بنوده اغلب احتياجات مستخدمي التقارير المالية على اختلافهم، و لكنه وضع لقياس مستوى إفصاح لشركات تتميز بإستراتيجية اتصال مضبوطة شركات عالمية و أخرى عابرة للقارات بميزانيات ضخمة و إطارات ذات مستوى عالي من التكوين يضمون مستوى إفصاح يرضي اغلب المتعاملين مع المؤسسة.

إذن يمكننا الاستفادة من بنود المعلومات التي اعتمدها مؤشر مؤسسة ستاندراند بورز بشكل عام على أن نحدث فيها تغييرات بما يتلائم و خصوصيات بيئة المؤسسة و الغرض من دراسة التقرير السنوي.

2-2- مؤشر AIMR ومؤشر CIFAR :

بالإضافة لمؤشر (S&P 2002) تم وضع عدة مؤشرات منها مؤشر AIMR الذي وضعته منظمة إدارة الإستثمار و البحوث لقياس مستوى الإفصاح للمؤسسات في تقاريرها السنوية من وجهة نظر المستثمرين و مدى تلبية هذا الإفصاح لحاجات هذه الفئة من المستخدمين ، و كذا مؤشر CIFAR الذي وضعه المركز الدولي للتحليل المالي و البحوث و الذي قيم مستوى الإفصاح لمؤسسات موجودة في أكثر من 40 دولة (22)

1-2-2 مؤشر AIMR :

حسب مؤشر AIMR فإن المعلومات المفصح عنها في التقرير السنوي تتحصل على أعلى ترجيح و تحمل أوزان أقوى أو أكبر من تلك التي لا تظهر في التقرير.

يتضمن مؤشر AIMR مجموعة من البنود و يقيس مدى تلبية الإفصاح لمتطلبات المستثمرين ، نستعرض فيما يلي البنود المعتمدة من قبل هذا المؤشر :
-بنود مؤشر AIMR⁽²³⁾ غطت بنوده المعلومات التالية:

- معلومات سنوية و معلومات أخرى مطلوبة (40% إلى 50% من الترجيح الكلي)
 - على مستوى التقرير السنوي :
 - الأحداث المهمة -رسالة الرئيس المدير العام -الإداريين و المدراء -تحديد أهداف المؤسسة .
 - إظهار مختلف المعلومات حول المعاملات حسب الشعب و القطاعات -ملخص عن العمليات المالية و الملاحق و القوائم المالية- 10Qs . 10 Ks بالإضافة إلى معلومات أخرى مطلوبة.
 - معلومات تصدر كل ثلاثي و معلومات أخرى غير مطلوبة (30% إلى 40% من الترجيح الكلي)
 - التقرير الثلاثي :
 - تعليقات و ملاحظات دقيقة - الحديث عن المنتجات الجديدة
 - درجة التفصيل في المعلومات و ما إذا كانت تفصل بين الشعب و القطاعات -توفر الميزانية و جدول تدفقات الخزينة - معلومات مفصلة غير مكررة - بيان السياسات المحاسبية المعتمدة عند إعداد التقارير الربع سنوية -الإعلان عن التقارير في الوقت المناسب.
 - الإفصاح عن 4 تقارير فصلية بشكل منفصل
 - معلومات أخرى مفصّل عنها - توفر تصريحات للوكلاء و المحللين.
 - تقرير الجمعية السنوية -الاتصال مع المحللين - إحصاءات إضافية و أحداث مؤثرة
 - مجلات، صحف، نشرات تختص بإفصاح المؤسسة - صحف -نشر التقارير المطلوبة.
 - معلومات أخرى (20% إلى 30% من الترجيح الكلي)
 - الأطراف التي تتولى العملية الاتصالية مع المساهمين و المحللين -مقابلات
 - مقابلات مع الأطراف التي تتولى العملية الاتصالية - مقابلات مع الفريق المسير للمؤسسة
 - عروض مع المحللين - الاجتماعات التي تنظمها المؤسسة - الجمعية العامة السنوية.
- لقد ركز هذا المؤشر على العملية الاتصالية للمؤسسة ، و اشتملت بنوده على ضرورة أن تعد المؤسسة تقارير فصلية و ربع سنوية و نشرات و مقابلات مع الأطراف المهمة، لذلك فقد غفل هذا المؤشر على احنواء بنود أخرى و التي تعد ضرورية ، بنود تتعلق بتفاصيل السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة وكذا علاقاتها الاستثمارية.

2-2- مؤشر CIFAR

يشتمل هذا المؤشر على مجموعة من البنود و يعتمد على مدى توافر مجموعة من المعلومات ضمن التقارير السنوية للمؤسسات و يقيس مستوى الإفصاح لأكثر من 40 دولة:
شملت بنود هذا المؤشر النقاط التالية:⁽²⁴⁾

- معلومات عامة:** قطاع المنتجات - القطاعات الجغرافية - معلومات حول المدراء - معلومات حول الفروع - خطط مستقبلية -عدد العمال - تاريخ نهاية السنة الجبائية.
- معلومات حول النتيجة:** الدخل الموحد - تكلفة البضاعة المباعة - النتيجة كاملة - مبلغ رقم الأعمال - تكلفة المبيعات و التكاليف الإدارية - النتيجة التشغيلية - الربح و الخسارة الناتجة عن التداول في أسواق رأس المال الأجنبية (في الخارج) - المكاسب و الخسائر الاستثنائية - مبلغ العبء الضريبي - حقوق الأقلية - النتيجة الصافية المؤجلة.
- معلومات حول الميزانية:** -الميزانية كاملة - أصول متداولة /أصول غير متداولة(الثابتة) -خصوم متداولة/خصوم طويلة الأجل - الأموال خاصة/خصوم - احتياطات ليست جزء من رأس المال -الأرباح المحترزة - النقد و النقد المعادل له - الذمم المدينة - مخزونات - شهرة المحل و الموجودات غير الملموسة الأخرى -إجمالي الأصول - التغيرات في حقوق المساهمين.

معلومات حول حقوق المساهمين والتدفقات النقدية - بيان التغيرات في حقوق الملكية - بيان التغيرات في التدفقات النقدية - التدفقات النقدية التشغيلية.

سياسات محاسبية - معايير محاسبية - تكاليف البحث والتطوير - معاشات التقاعد - محاسبة شهرة المحل - محاسبة الضرائب المختلفة - طريقة صرف العملات الأجنبية - محاسبة حقوق الملكية.

معلومات حول المساهمين ربح السهم الواحد - نتيجة السهم الواحد - عدد الأسهم المصدرة - إجمالي الأرباح - سعر السهم - البورصات المقيدة بها المؤسسة - التغير في رأس المال - أهم المساهمين - تركيبة المساهمين.

معلومات إضافية - ملحق القوائم المالية - ملحق عن الأرقام الأساسية في السنة - تعويضات/رواتب المدراء - قائمة المدراء - وصف أهم الأحداث بعد تاريخ إقفال الحسابات .

ركز هذا المؤشر على المعلومات المالية والمحاسبية، و اشتملت بنوده على معلومات عامة ترد تلقائياً ضمن القوائم المالية و أهمل بعض البنود الواجب عرضها والتي تختص بخطط و إستراتيجية المؤسسة المستقبلية، ومؤشرات الأداء الحالية و التقديرية التي تخص المستقبل، مساهمات و استثمارات المؤسسة في مؤسسات أخرى، و بما أنه يقيس مستوى الإفصاح لأكثر المؤسسات كان من الأفضل لو احتوى على معلومات تختص بالقوائم الموحدة (المجمعة) طرق التجميع و الإفصاح عن كل المعلومات المهمة و التي تظهر في المؤسسات الكبيرة الحجم (المجمعات).

و بالرغم من ذلك تمكنت هذه المؤشرات من قياس مستوى الإفصاح، للمؤسسات المدروسة و اعتمدت على النتائج المتحصلة عليها من عملية القياس في تحليل التباين بين كمية و قيمة المعلومات المفصح عنها، من مؤسسة إلى أخرى.

تساعد عملية قياس مستوى الإفصاح في استخراج و دراسة العوامل و الأسباب التي تقف وراء عزوف بعض المؤسسات عن الإفصاح، و لجوء أخرى إلى التوسع في الإفصاح كسياسة اتصالية تهدف من ورائها إلى تحقيق جملة من الأهداف.

و من ثم إمكانية احتواء الأمر من قبل المنظمات المهنية المهمة بمتطلبات الإفصاح، العوامل المؤثرة فيها و مدى استجابتها لاحتياجات المستخدمين.

و لقد أثبتت العديد من الدراسات وجود عوامل تؤثر في مستوى هذا الإفصاح مستندة في ذلك لمجموعة من النظريات كـنظرية الوكالة، نظرية الشرعية، نظرية الإشارات، نظرية الأطراف ذوي العلاقة... هذه العوامل منها ما يرتبط بالمؤسسة و منها ما يرتبط بالبيئة التي تنشط فيها أو بالرقابة التي تمارس عليها و كذا بعوامل أخرى ترتبط بالمعلومات بحد ذاتها، و سوف نتناول هذه العوامل بشيء من التفصيل في العنصر الموالي.

المحور الثاني : العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح

يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر في مستويات الإفصاح من مؤسسة إلى أخرى كما يلي :

1- العوامل التي تتعلق بالمؤسسة

إن الخصائص التي تقوم عليها المؤسسة تساهم في تكوين بنيتها و تدخل في تحديد استراتيجياتها و وضع أهدافها، و تؤثر حتما في اختيار السياسة الاتصالية التي تنتهجها المؤسسة .

و بذلك فإن حجم و عمر المؤسسة و الخصائص المختلفة التي تميز وضعيتها المالية (من سيولة و اقتراض ، نمو و ربحية ...) هي عوامل نوعية و كمية تؤثر في السياسة الاتصالية التي تنتهجها المؤسسة و لقد تناولت العديد من الدراسات هذه العوامل مثبتة تأثيرها على مستوى الإفصاح.

1-1 حجم و عمر المؤسسة :

لقد أثبت كل من (Souissi And Khelif 2012) أن المؤسسات كبيرة الحجم تكون لديها دوافع أكثر من أجل الإفصاح عن المعلومات ، كما أضاف (Watson Shrivs Marston 2002) أن الشركات الكبيرة و خاصة منها المقيدة بالبورصة يسهل عليها الحصول على التمويل المباشر نتيجة التوسع في الإفصاح و الحد من مستوى عدم اليقين بخصوص أداء الشركة، كما يمكن أن تستعمل المؤسسات الكبيرة الحجم الإفصاح للتأثير على السياسات و التشريعات التي تقرها أو تصدرها الحكومة .

أضاف (watson et al 2002) أن تكاليف الإفصاح الاختياري تكون أقل في الشركات الكبيرة الحجم منها في الشركات الصغيرة و من بين هذه التكاليف تكاليف مباشرة تتضمن تكاليف إعداد المعلومات و الإفصاح عنها و تكاليف غير مباشرة بالتأثير على الوضعية التنافسية للمؤسسة (25) في الوقت نفسه فإن الشركات الكبيرة متابعة أكثر من قبل المستثمرين و بالتالي فهي تحت ضغط كبير فيما يخص تحديدها لتوقيت الإفصاح المثالي (26)

لقد قامت مجموعة من الباحثين على المستوى الدولي بدراسة أثر حجم المؤسسة على مستوى الإفصاح واختصت هذه الدراسات بالإفصاح عن المخاطر أين تم قياس حجم هذه المؤسسات بالاستناد إلى إجمالي المبيعات ، إجمالي الأصول، أو إجمالي رقم الأعمال أو بالاستناد إلى القيمة الدفترية للديون ، أو على أساس إجمالي عدد العمال بالمؤسسة .

ولقد أثبت كل من (Lajili 2007) في كندا و (Linsley & Shrivs, 2006) في المملكة المتحدة وجود علاقة ايجابية بين حجم المؤسسة مقياسا بإجمالي المبيعات ومستوى الإفصاح.

أما (Amran et Al2009) فلقد أكدا و جود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن المخاطر و حجم الشركة مقياسا بإجمالي رقم الأعمال بالنسبة للمؤسسات الماليزية حيث شملت العينة 100 مؤسسة (27).

إضافة إلى دراسة (Varadja Bapat Meahul Raithatha 2014) اللذان أثبتنا و جود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح في الشركات الهندية، مع إرجاع ذلك لتوفر الموارد و الخبرات لإنتاج و عرض معلومات أكثر تطورا ووضوحا مقارنة بالشركات الصغيرة (28)

إن هذه الدراسات أكدت على أن حجم المؤسسة عامل يؤثر في مستوى الإفصاح، و يمكن إرجاع ذلك إلى أن المؤسسات الكبيرة الحجم لها موارد مالية و بشرية تمكنها من تحمل تكاليف إعداد المعلومات على المستوى الداخلي و الخارجي، أفضل من المؤسسات الصغيرة الحجم التي قد لا تتوفر لديها هذه الموارد .

كما أن المؤسسات الكبيرة تعتمد في تمويلها في غالب الأحيان على الأسواق المالية ما يجعل الإفصاح مهم بالنسبة لها ، كما و يرجع عليها بفوائد محتملة فيما يخص تخفيض تكاليف الوكالة، و تخفيض تكلفة رأس المال (...)أما المؤسسات الصغيرة فعادة تمول عن طريق قروض بنكية أو أموال داخلية معاد استثمارها من طرف الشركاء .

بالإضافة لذلك فإن الشركات الصغيرة تكون أقل إفصاحا بسبب الخوف أو الخطر على وضعيتها التنافسية بالسوق نتيجة إفصاحها عن بعض المعلومات (29).

أما فيما يخص عمر المؤسسة ففي 1992 اعتبر (Roberts 1992) عمر المؤسسة كعامل مؤثر في مستوى الإفصاح، من منطلق أن المؤسسات القديمة لها فرص كبيرة بناءً على ماضيها و تجربتها و علاقتها مع المحيط و سمعتها على أن تتجاوز أفضل مع متطلبات الإفصاح و تقدّم ما يخدم مختلف المستخدمين (30).

1-2- الوضعية المالية :

إن المؤسسات التي تقدم معلومات مفصلة تختلف خصائصها المالية عن المؤسسات التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات، كما أن المدراء يميلون للإفصاح من أجل إظهار قدراتهم الإدارية للمستثمرين، فحجم الإفصاح هي مسألة مهمة تؤثر على صورة المدير.

ففي بعض الأحيان يعمد المسيريون إلى إعطاء تقديرات الأرباح من أجل ضمان ثقة المستثمرين و بالتالي تجنب تقلب أسعار أسهم المؤسسة و تعويضات منحهم المرتبطة بهذه الأخيرة ففي الدراسة التي قام بها (George Iatridis 2008) حول تحليل الوضعية المالية للشركات التي تفصح أكثر عن المعلومات للمؤسسات الناشطة في بورصة المملكة المتحدة ، توصل إلى أن الإفصاح بشكل عام و الإفصاح عن: التعرض للمخاطر، التغيير في السياسات المحاسبية ، استعمال محاسبة التحوط تتأثر بالوضعية المالية للمؤسسة ، فلقد أظهرت النتائج أن المؤسسات التي ترغب في التمويل من السوق المالي و الاقتراض هي مؤسسات تقدم معلومات أكثر، و أكد أن المؤسسات التي تنوي طرح أسهمها للاكتتاب أو

إصدار سندات أو حتى عندما ترغب في شراء مؤسسة أخرى فهي توفر معلومات أكثر و أوضح للمستثمرين⁽³¹⁾.

فلقد أظهرت الدراسة أن النمو و الربحية و الرفع المالي عوامل تؤثر على نوعية و كمية المعلومات المفصح عنها و بشكل أدق فإن المؤسسات التي توفر معلومات أكثر هي مؤسسات أكثر نمو ،أعلى ربحية كما أنها تستخدم الديون أكثر من الأموال الخاصة لتمويل عملياتها.⁽³²⁾

و أظهرت الدراسة التي قام بها (Habib Affé Klila,Ikhlashentati 2012) على مؤسسات كندية خلال عامي 2008 و 2009 أن مستوى المديونية هو عامل يؤثر في مستوى الإفصاح و بذلك دعما ما توصل إليه (karpik et Belkhaoui 1989) أن المؤسسة تفصح أكثر عن المعلومات كلما زادت رغبتها أو حاجتها للاستدانة⁽³³⁾.

كما أن التقييد في البورصات المالية الأجنبية(للحصول على فرص تمويل أكثر) يعتبر عامل ذو أثر إيجابي يؤثر و يدفع المؤسسة لتقديم معلومات أكثر، لأن المؤسسات المقيدة في عدة أسواق مالية لديها عدد أكبر من المساهمين و عليها أن تتحمل تكاليف رقابة كبيرة أكثر من المؤسسات المقيدة في البورصات المحلية ،لذلك تلجأ المؤسسات المقيدة في البورصات الأجنبية للإفصاح لتخفيض هذه التكاليف.

2-عوامل تتعلق بالبيئة التي تنشط فيها المؤسسة

تنشط المؤسسة في بيئة اقتصادية محاسبية وقانونية تختلف من بلد لآخر، هذا ما يخلق مجموعة من العوامل المؤثرة في مستوى و محتوى الإفصاح ومن بين هذه العوامل نجد:

1-2 معايير التقارير المالية الدولية:

اعتمدت معايير التقارير المالية الدولية من قبل العديد من المنظمات المحاسبية و المهنية على المستوى الدولي ،أين تم فرض اعتماد المعايير بالنسبة لكل المؤسسات في العديد من الدول، في حين اكتفت دول أخرى بفرض تبني المعايير للمؤسسات المقيدة بالبورصة فقط ،بإدخال تغييرات على معايير التقارير المالية الدولية أو تبني كل ما جاء بها .

إلا أن الملاحظ أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية سمح بالرفع من جودة المعلومات وإمكانية قراءتها و مقارنتها على الصعيدين المحلي و الدولي ،فلقد توصلت العديد من الدراسات لإثبات الأثر⁽³⁴⁾ ،و قد استخلص IAS/IFRS الإيجابي لتبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

(Serafeim and Ioanna 2010, Serafeim , george serafeim , Joanne horton) أنه و بعد إلزامية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ارتفع مستوى و محتوى الإفصاح ، و الذي اثر بدوره إيجابيا على دقة تقديرات المحللين الماليين بالسوق المالي، و توصلت الدراسة إلى أن الأخطاء في تقديرات المحللين للمؤسسات المطبقة لمعايير التقارير المالية الدولية اقل من الأخطاء في تقديرات المحللين للمؤسسات التي لا تعتمد على المعايير كمرجعية محاسبية لها .

و أن المؤسسات التي تفصح أكثر تعطي توقعات أدق من قبل المحللين و أن اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يتجلى في ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية و ارتفاع مستوى المقارنة المحاسبية و أن دقة التقديرات تتحسن بشكل ملحوظ بعد التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية .

بالإضافة إلى الدراسة التي قامت بها(Vera Palea 2013) على الاتحاد الأوروبي أين توصلت الباحثة إلى استخلاص نتيجتين : الأولى أن التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية يعمل على الرفع من جودة التقارير المالية و قيمتها النفعية بالنسبة للمستثمرين و النتيجة الثانية أن هذا الأثر يختلف حسب الإطار المؤسسي للشركات institutional setting فالتنظيم يلعب دور مهم في التأثير على جودة التقارير المالية⁽³⁵⁾.

2-2 السلطة التنظيمية و الهيئات المالية :

إن المشرع له القدرة على التأثير و بشكل كبير على تصرفات و محتوى الإفصاح بالمؤسسات⁽³⁶⁾ من خلال القوانين و التشريعات والأوامر التنظيمية للمهنة ،وبذلك فإن محتوى القوائم و التقارير السنوية و مواعيد إصدارها تتدخل ضمن الإجراءات المحددة من قبل السلطات.

كما و تلعب الهيئات المالية دور كبير و تعتبر هي الأخرى من ضمن العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح، كهيئات الأسواق المالية التي تشترط حد معين من المعلومات للمؤسسات الناشطة بها فمستوى تطور الأسواق المالية يؤثر في مستوى الإفصاح فلقد أثبتت (Mahon1965) أن تطور الأسواق المالية عامل مؤثر و أن الدول التي لديها أسواق مالية غير متطورة لا تشترط و لا تتطلب معلومات ذات جودة⁽³⁷⁾.

3-2 البيئة الثقافية للمؤسسة:

إن البيئة الثقافية التي تنشط فيها المؤسسة و كذا مستوى الثقافة داخل المؤسسة عوامل تؤثر في الإفصاح بشكل عام و في الإفصاح الاختياري بشكل خاص، فالقيم و التوجهات الثقافية للمسير تلعب دور مهم في اتخاذ قرار الإفصاح .

ففي الدراسة التي قام بها كل من (Haire Ghiselli et Porter1966) حول أثر البيئة الثقافية على مدى تشابه و اختلاف مواقف المسيرين توصلنا إلى أن الاختلافات الملاحظة حول تصرفات المدراء (المسيرين) ترتبط بـ 25% منها بالاختلافات الثقافية.

أما (Jaggi1975) أكد على أن القيم و التوجهات الثقافية للمدراء تؤثر على قرار الإفصاح و قام بتصنيف هذه السلوكيات إلى قسمين: الذاتية في مقابل الشمولية universalism and particularism و توصل إلى أن المدير المنفتح universalist أكثر قابلية لخدمة احتياجات المستخدمين من المعلومات، أما المدير ذو الثقافة الذاتية particularist لا يهتم بالتزاماته اتجاه المؤسسة و يفصح فقط عن المعلومات الإجبارية، و استخلص (Jaggi) أن الدول المتطورة لها ثقافة منفتحة universalist و أن الدول التي هي في طريقها للنمو لها ثقافة ذاتية particularist⁽³⁸⁾.

كما أن تصرفات المسيرين تتأثر بالعرق و التعليم والتقاليد و القيم و المعتقدات و توجهات الفرد المدير تؤثر على قرارات الإفصاح التي يتخذها، فالخلفية التعليمية عامل مهم يؤثر في مستوى الإفصاح فلقد حدد (Gray 1988) التعليم كواحد من العوامل المؤثرة في القيم و الممارسات المحاسبية فبارتفاع المستوى التعليمي على المستوى الجزئي و الكلي سيرتفع الطلب على المعلومات و سترتفع مساهمة الشركات.

كما أن التكوين في المجال المحاسبي و المالي عامل يساعد المدراء الماليين و المحاسبين على تفهم قواعد و متطلبات الإفصاح⁽³⁹⁾ فلقد استخدم (Haniffa et Cooke2002) المستوى الدراسي كعامل لقياس مستوى ثقافة المسير، و اعتبر أن المدراء الذين لديهم تكوين في تسبير الأعمال هم أكثر إبداع و مخاطرة و أن مجلس الإدارة الذي يحوي إداريين لديهم تكوين أكاديمي يفصحون أكثر عن المعلومات، و بذلك فإن المستوى الدراسي يلعب دور جد مهم في إنجاح عملية الاتصال فعلى المؤسسات الراغبة في الرفع من مستوى إفصاحها أن تهتم عند تعيينها للمدراء و المسيرين الماليين و المحاسبين بوضعيتهم الدراسية السابقة و توجهاتهم الحالية .

3- عوامل تتعلق بالرقابة على المؤسسة

إن للرقابة الداخلية و الخارجية دور هام في توجيه و تأطير عملية الإفصاح إذ تؤثر في محتوى و مستوى هذا الأخير بناء على درجة قوتها ، سمعتها و موضوعيتها.

3-1 وجود لجنة مراجعة:

فقد تناولت العديد من الدراسات موضوع وجود لجان المراجعة و دورها في الرفع من المستوى الإعلامي للمعلومات ، و تم إثبات علاقة ايجابية بينهما ففي دراسة (Eric Demolli, Dominique Dufour 2010) أثبتت أن وجود لجان المراجعة هو بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية كونها تتفق و تحقق في مدى صدق و صحة المعلومات المحاسبية وبذلك استخلصنا أن وجود لجنة المراجعة يؤثر إيجابا على مؤشر الإفصاح⁽⁴⁰⁾.

كما تناول كل من (Ling Chu ,Robert Mathieu 2009) موضوع تأثير نوعية مكتب المراجعة على قرارات البنوك و ان هذه الأخيرة تعتبر المعلومات المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الأكثر شهرة big 4، ذات مصداقية عالية و ان المعلومات المراجعة من قبل مكاتب أخرى دون big 4، معلومات

ضعيفة و تشوبها الأخطاء، و توصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة غير big 4 تقدم معلومات يثار حولها الكثير من الجدل و أن البنوك تطلب منحة خطر عند قرارها بإعطاء قرض مقارنة بالمعلومات المقدمة من قبل big 4 التي تتميز تقاريرها بمصداقية عالية (41) و بذلك فإن نوعية مكتب المراجعة تلعب دورا في اتخاذ القرار عند بعض الأطراف ذوي العلاقة مع المؤسسة .

2-3 ميكانيزمات الحوكمة :

من بين الميكانيزمات الرقابية للحوكمة نجد مجلس الإدارة الذي يسهر على تحقيق مصالح الملاك و المساهمين و سنتناول فيما يلي تركيبة المساهمين لتتعرف على اثر هذه الأخيرة على مستوى الإفصاح .

➤ أ - مجلس الإدارة:

لا بد لمجلس الإدارة أن يسهر على تقديم المعلومات في أصدق صورة و بحجم كاف و بذلك فإن تكوين مجلس الإدارة يعتبر عامل مهم لأنه سوف ينعكس بشكل غير مباشر على المدراء بالمجلس اللذين سيقومون برقابة أكبر خصوصا إذا كانوا مدراء غير تنفيذيين فسيجبرون الإدارة على الإفصاح بشكل أوسع (42)

كما توصل (Haniffa et Cooke 2002) أن الفصل في المهام بين المدير العام و رئيس مجلس الإدارة يحسن من نوعية الرقابة ، و يفرض تقديم معلومات أكثر و بذلك توجد علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح و الجمع بين هذين الوظيفتين ، فحسب (Pound 1995) فإن دور مجلس الإدارة هو الرقابة و أن مهمة أعضاء هذا المجلس تكمن في مراقبة سلوك الإدارة و هذا ما يؤدي إلى إفصاح أكثر (43)

➤ ب - هيكل الملكية:

إن تركيز الملكية بين المساهمين الداخليين و المدراء يسمح بتوافق المصالح، فكل الطرفين يعمل على تعظيم قيمة المنشأة، أما عندما يكون هناك فصل بين الملكية و الإدارة ترتفع تكاليف الوكالة نتيجة الرقابة و تضارب المصالح ، فالمؤسسات التي تتميز بهيكل متنوع للمساهمين ستعمل على الإفصاح من أجل تخفيض هذه التكاليف فتوزيع رأس المال distribution of capital وكثرة المساهمين تخلق تكاليف أكثر .

في المقابل عندما يكون رأس المال مقسم على عدد قليل من المساهمين الكبار تنقص أهمية الإفصاح لان المساهمين يمكنهم الحصول على المعلومات داخليا ، وهذا ما يجعل مدراء المؤسسات العائلية أو المسيطر عليها عن طريق حق الرقابة أن تكون أقل شفافية و أن لا تكون لديها دوافع للإفصاح عن المعلومات الإضافية ، وهذا ما أثبتته (Ho Et Wong 2001) في Hong Kong بعد دراسة عينة تتكون من 98 مؤسسة فلقد توصلنا انه في المؤسسات التي تتميز برأس مال يحوي عدد قليل من المساهمين تنقص دوافع المدراء لتقديم المعلومات الإضافية (44)

4 - عوامل تتعلق بالمعلومات بحد ذاتها:

إن قرار الإفصاح تحكمه بعض القيود و المبادئ و التي قد تستعمل في حجب بعض المعلومات من قبل المدراء مستغلين بعض القواعد المحاسبية و صلاحياتهم الإدارية ، أو من خلال طرح منطقي يرتبط بتكلفة إعداد هذه المعلومات و تكلفة الإفصاح عنها و العوائد المنتظرة من عرضها و بذلك نجد أن عملية صناعة المعلومات كمنتج اقتصادي ينبغي و أن ترتبط بدراسة مستفيضة من جوانب مختلفة و على ضوء نتائج هذه الدراسة تتخذ المؤسسة قرار الإفصاح من عدمه .

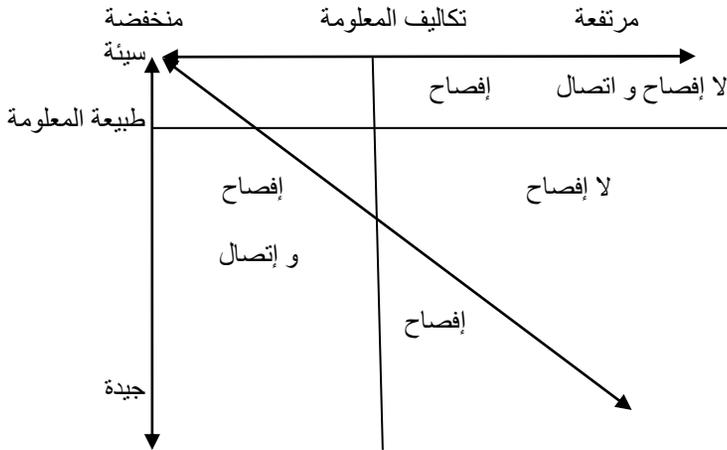
1-4-1- تكلفة المعلومات:

يحتم قيد التكلفة/ العائد المفاضلة بين تكلفة إعداد المعلومة و العائد من ورائها ، لأن المعلومة تعتبر منتج اقتصادي تتطلب عملية إنتاجه تكاليف مباشرة و غير مباشرة (تكاليف جمع البيانات تسجيلها تحليلها و من ثم تنظيمها و عرضها في صورة تقارير مختلفة و تكاليف إدارية غير مباشرة ، تكاليف تنظيم ندوات و ملتقيات تعرض من خلالها المؤسسة معلومات مالية و محاسبية تهدف من ورائها إلى التأثير على المستثمرين أو المقرضين أو متعاملين في الأسواق المالية أو حتى المنافسين) و يرتقب منها تحقيق عوائد أو فوائد كخفض تكلفة رأس المال و زيادة الطلب على أسهم المؤسسة، فحسب دراسة (Merton)

1993 Hand Et Lin 1987) فإن التوسع في الإفصاح يقلل من مخاطر التقييم مما ينقص من منحة الخطر (risk premium) ويؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال⁽⁴⁵⁾ دراسة (Botosan 1997) و الذي استخلص أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاح عن المعلومات و بين تكلفة رأس المال، حيث أن تكلفة رأس المال هي إحدى أهم العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين فكلما انخفضت كلما زاد الاستثمار في أسهم المؤسسة⁽⁴⁶⁾. أيضا يمكن الإفصاح من تخفيض تكاليف الوكالة (وهي التكاليف التي تنشأ كنتيجة لانفصال الإدارة عن الملكية)، بالإضافة إلى تنشيط عمل السوق المالي و زيادة فعالية عمل المحللين الماليين ففي دراسة (Langet Lundhlo 1996) أثبت أن جودة الإفصاح المالي تؤدي إلى تخفيض التشتت و الأخطاء في تقديرات المحللين كما انه كلما زاد الإفصاح من قبل المؤسسة كلما كانت هناك متابعة أفضل وأدق من قبل المحللين.⁽⁴⁷⁾ كل هذه التأثيرات تصب في قالب زيادة قيمة المنشأة و زيادة قيمة أسهمها و سمعة حسنة تمكنها من الحصول على التمويل أو التوسع متى و كيفما شاءت. و عليه تعمل المؤسسة على وضع توليفة مناسبة تحقق من خلالها التوازن المطلوب بين تكاليف إعداد المعلومات و العوائد المرتقبة من ورائها.

4-2- طبيعة المعلومات:

إن للمعلومات تكلفة ثابتة و مستقلة عن طبيعتها سواء كانت جيدة أم سيئة فالمؤسسة بمختلف مصالحها تتحمل تكاليف الإعداد، أما المستثمرين و مختلف الأطراف ذوي العلاقة مع المؤسسة يهتمون فقط بما يقدمه المسبوق من معلومات بغض النظر عن طبيعتها و تكلفتها. ولكن طبيعة و تكلفة المعلومة تؤثران في قرار الإفصاح حيث يرتبط الإفصاح بعلاقة عكسية مع تكلفة المعلومة فكلما زادت كلفة المعلومة نقص الإفصاح، و الذي يرتبط أيضا بعلاقة طردية مع طبيعة المعلومات فكلما كانت المعلومات جيدة زاد الإفصاح و كلما حملت المعلومات أخبار سيئة كان هناك عزوف عن الإفصاح ، و هذا حسب النموذج النظري الذي وضعه (Verrecchia 1983)⁽⁴⁸⁾ توضحه من خلال الشكل التالي:



شكل رقم 1 : تكلفة و طبيعة المعلومة.

المصدر Samir Trabelsi information financière incrémentale publiée sur les sites web des sociétés canadiennes thèse du doctorat université de Montréal p 35 janvier 2005

يوضح الشكل أن ارتفاع تكاليف إعداد المعلومات يؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح ، و أن انخفاض التكاليف يؤدي إلى الرفع في مستوى الإفصاح(علاقة عكسية بين تكاليف إعداد المعلومات و الإفصاح عنها).

كما أن المعلومات التي تحمل أخبار جيدة على نشاط المؤسسة تؤدي إلى إفصاح أكثر و أن المعلومات التي تحمل أخبار سيئة عن المؤسسة تؤدي بالمؤسسة إلى العزوف عن الإفصاح (علاقة طردية).

الخاتمة :

إن قياس مستوى الإفصاح يكون من خلال توفر مجموعة من البنود في تقارير المؤسسة أين يمكن الاعتماد على بنود المؤشرات الموضوعية من قبل المنظمات السالفة الذكر أو باجتهاد من الباحثين بما يرونه ملائم لبيئة الأعمال و لمجتمع الدراسة ، كما يؤثر في مستوى الإفصاح مجموعة من العوامل التي يختلف تأثيرها من مؤسسة إلى أخرى و من بلد إلى آخر، حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق لموضوع قياس مستوى الإفصاح و إبراز دور بعض العوامل في التأثير على صورة التقارير السنوية ، و توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج و الاقتراحات :

1- نتائج الدراسة:

- يعود الاختلاف في مستويات الإفصاح في التقارير السنوية للمؤسسات لجملة من العوامل التي قد يختلف تأثيرها من مؤسسة إلى أخرى و من بلد إلى آخر.
- قد تتفاعل عوامل متعددة فتؤثر في مستوى الإفصاح و قد يرجع الاختلاف إلى تأثير عامل واحد.
- قد تلجأ المؤسسة إلى التوسع أو العزوف عن الإفصاح وفي هذه الحالة يعود اختلاف مستوى الإفصاح إلى قرار إداري يخدم خطط إستراتيجية معينة.

2- الاقتراحات:

- على المؤسسات تحديد مستوى الإفصاح الذي تهدف من خلاله إلى تحقيق جملة من المكاسب الاقتصادية.
- على المؤسسات أن تحدد العوامل التي تقف وراء عدم تمكنها من تحقيق المستوى المطلوب من الإفصاح.
- على المؤسسات و بالتعاون مع الجهات المهنية المعنية أن توفر تدعيم لكل عامل سالف الذكر (كثني معايير محاسبية دولية أو مراجعة الحسابات من قبل مكاتب مراجعة ذات مصداقية عالية أو تبني نظام حوكمة كفيل بضبط سياسات ناجعة أو وضع مسير مالي كفي له ثقافة محاسبية و مالية) له أثر ايجابي على مستوى الإفصاح و بالمقابل أن تسعى لتطوير استراتيجيات مضبوطة لتتمكن من أن تخفض من التأثير السلبي لبعض العوامل (عمر المؤسسة مثلا أو وضعيتها المالية السيئة)
- لتنظيم العملية الاتصالية ينبغي على الجهات المعنية أن تحرص على ضرورة إدراج البنود أو المعلومات التي تخدم وتلبي احتياجات مختلف مستخدمي المعلومات ، بما يحقق العدالة فيما بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة، و بما يستجيب لخصوصيات البيئتين الاقتصادية و المحاسبية.

الهوامش و المراجع:

1- Randa Maghraoui normes internationales asymétrie d'information et contenu informatif des chiffres comptables opcit p 76

2-حكيمة بوسلمة ،دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات- دراسة ميدانية مقارنة بين بورصتي تونس و الأردن أطروحة دكتوراه -جامعة الحاج لخضر باتنة ،2015 ص ل

3-Jinghui Liu, Ian Alexander Eddie determinants of disclosures Of A B And H share companies ,Asian review of accounting n °15 , 2007 p 72-92.

- 4- George Iatridis Accounting disclosure and firms' financial attributes Evidence from the UK stock market, International Review of Financial Analysis 17 (2008) p 219–241
- 5- Horton, Joanne, George Serafeim, and Ioanna Serafeim. "Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment?" Contemporary Accounting Research Harvard community 2016 p 21.
- 6- Farahnaz Orojali Zadeh Alireza Eskandari Firm Size As Company's Characteristic and Level of Risk Disclosure: Review on Theories and Literatures International Journal of Business and Social SciencVo l 3 No. 17; September 2012 p 9.
- 7-حكيمة بوسلمة،مرجع سبق ذكره ص م.
- 8- Frédéric Bertrand l'utilisation des indices de diffusion en recherche comptable une revue méthodologique centre d'etudes et de recherche sur les organisations et la gestion série de recherche wp n ° 572 avril 2000 p 3
- 9- Frédéric Bertrand ibid p 4
- 10- Frédéric Bertrand opcit p5
- 11- Frédéric Bertrand ibid p .6
- 12- Heger Gabteni construction d'un score de publication volontaire entendu comme une mesure de la communication financière en période pre/post ifrshal 00650431 version 1 10décembre 2011 p 21
- 13- Frédéric Bertrand opcit p7
- 14- Heger Gabteniopcit p 13
- 15- Sandeep A Patel ,George Dallas transparency and disclosure overview of methodology and study results united states standards and poor's octobre 15.2002 new york ny 10041 setting the standard pdf p 3
- 16- Sandeep A Patel,AmraBalic ,LilianeBwakira measuring transparency and disclosure at firm level in emerging markets EMERGING MARKETS REVIEW New York N.Y U.S.A 3(2002)p 227
- 17- Tarun Khanna ,Krishna G Palepu and SurajSrinivasan, disclosure practices of foreign companies interacting with u.s markets ,journal of accounting research vol 42 n°2 2004 printed in U.S.A P481
- 18- Sandeep A Patel ,George Dallasopcit p 19
- 19-Sandeep A Patel ,George Dallas ibid p 19.20
- 20-Sandeep A Patel ,George Dallas ibid p 20.21
- 21-Sandeep A Patel ,George Dallasopcit p 7.8
- 22-Randa Maghraoui normes internationales asymétrie d'information et contenu informatif des chiffres comptables thèse du doctorat faculté des sciences économiques et sociales de l'université de Genève p 72

- 23- Randa Maghraoui norms internationaux asymétrie d'information et contenu informatif des chiffres comptablesthèse du doctorat faculté des sciences économiques et sociales de l'université de Genève p 74
- 24- Randa Maghraoui ibid p75
- 25-Farahnaz Orojali Zadeh Alireza Eskandari firme size as company 's characteristic and level of risk disclosure review on business and social science vol 3 no 17 septembre 2012 p 9
- 26-Guilherme Kirch,Joao Batista Nast de Lima ,Paulo Renato Soares Terra ,determinants of disclosure timing for financial statements of brazilian public companies Rcontfin-vspSão Paulo v 23 n 60 2012 p176
- 27-Farahnaz Orojali et autre opcit p 12
- 28-Varadja Bapat Mehul Raithatha corporate transparency through implementation of indian accounting standards ,international journal of management prudence ,sample article on line access @www.publishingindia.com
- 29-Apostolos K Apostolu Factors on voluntary accounting information by Greek companies spoudaivol 50 no1.2 university of piraeus p 93
- 30-yann kervinio les determinants de la qualité des divulgation financière le carbondisclosureproject série scientifique centre interuniversitaire de recherche en analyse des organisations Montréal aout 2009 p 16
- 31-George Iatridis accounting disclosure and firms financial attributes evidence from the UK stock market international Elsevier review of financial analysis 17 2008 p 221.
- 32- George Iatridis ibid p 235.
- 33- Habib Affes,Ikhlashentati-Klila les determinants de l'offre volontaire des informations societales et l'analyse du niveau de divulgation : cas des entreprises canadiennes halshas 00937904 version 1.28 janvier 2014 p 19
- 34- Joanne Horton ,George Serafeim and IoannaSerafeim ,does mandatory ifrs adoption improve the information environment? Working paper 11-029 Harvard Business school 2010 p 3.9..24
- 35-vera palea ias /ifrs financial reporting quality lessons from the European experience working paper series 30/2013 university of Torino Italy rechearch centers issn 2039.4004 p 17
- 36-Yann Kervinioopcit p 20
- 37-chedli baccouche ,adelkaraa, wafabenyedder impact de la culture de entreprise sur l'etendue de la divulgation au niveau des rapports annuels halshs 00548089 version 1 mai 2006 p 2
- 38- Chedli Baccouche et autres ibid p 3
- 39- Ros Haniffa And Terry Cookeopcit p 11

- 40-Eric Demolli, Dominique Dufour divulgation financière et transition aux ias/ifrs le role du comité d'audite et des auditeurs halshs 00460633 version 1, 1 mars 2010 p 16
- 41-Ling Chu , Robert Mathieu the impact of audit quality on disclosed accounting information a case of operating leases social sciences and humanities research council of Canada February 2009 p 23
- 42-Ros Haniffa and Terry Cooke culture corporate governance and disclosure in malysian corporations presented at the asian world conference in singapore 28-30 august 2000p4
- 43-Lobna Louki , Mohamed Triki l'analyse des mécanismes de gouvernance sur le niveau de divulgation volontaire cas des sociétés tunisiennes non halshs 00525414 version 1, 11 octobre 2010 p 15.16
- 44-Hamdi Matoussi , Robert Paturel , Saloua Jouini les déterminants de la communication financière des entreprises françaises à travers le web halshs 00558050 version 1 , 20 juin 2011 p 11.
- 45-Patrick Boisseler , Sameh Mekaoui , qualité de l'information financière et introduction des sociétés sur le nouveau marché enjeux et proposition d'un cadre d'analyse halshs 00581131 version 1, 30 mars 2011
- 46-Saidaton Disko Msc , Hanen Khemakhem l'information de l'adaption des ias/ifrs sur le marché financier français halshs 00522509 30 septembre 2010 p 10.11
- 47-Saidatou Dicko Hanen Khemakhem opcit p 11
- 48-Samir Trabelsi information financière incrémentale publiée sur les sites web des sociétés canadiennes thèse du doctorat université de Montréal janvier 2005p 33.35